

عدم الترتيب ما يجب الذين بان لا يعتقد ترتب الفأيدة اصلا  
 او يعتقد ترتب ما لا يعتد به بالنظر اليه واما يجب للتابع والواقع بان  
 لا يرتب عليه ما لا يعتد به بالنظر اليه **وقد** ويذكر فيجاء اشارة الحصر  
 بهذا العيب يعني اذا عد العرف عينا فخلد وان كان ما اعتد ترتبه عليه  
 معتد به اعتقاد معتد به فيترجمه فيحصل فيجب الاعتدال عند لا يتبع  
 من هذا العرف **وقد** وان كان لتقابل ان يقول سنا ما ذكره من ان التصديق بعائدة ما  
 حروف وان تذكر الفأيدة يجب ان يعتد به بالنظر الى المشتقة التي تحصل  
 ذلك العلم لا يكون الشروع العلم عينا يجب العرف لكن لان تذكر الفأيدة  
 المعتد به المعتد به المحققة يجب ان يكون فائدة المرتبة عليه الواقعة لكيكون  
 الشيء عينا يجب العرف عدا هلا يتم الملازمة لادعاء الشارح سالما  
 عن المتواشاة لاجابة بقوله ولا بد لتكرار الفأيدة اي الفأيدة المعتد به التي هي  
 ترتبها هي الفأيدة التي ترتب عدا ذلك العلم ان يجب العرف والتابع ان لو لم  
 يكن اياها لولما ناله اعتقاده بعد الشروع في عدم المكتسبة بين ما حصل بين  
 ما اعتد فائدة العلم فيصير سمية فيحصل العلم عينا يجب العرف  
 ونظرة وان لم يكن من اول الامر لك ان لم يرتب سمية فائدة يعتد به بالنظر  
 اليه يجب اعتقاد ذلك عيب يجب العرف كما عرفت فتقول الشارح  
 لو لم يعلم غاية العلم والعرف من كان طلبه عينا معتد به كان طلبه عينا محذورا

انما تصدق ترتب فائدة الاعتدال من الفأيدة  
 بالضرورة لظهور ترتيبها في صورها  
 ان لا يكون الفأيدة معتد بها في الواقع  
 اعتقادها وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 اعتقادها اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 لاعتد العرف اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 فافترق العرف الا ان الفأيدة الواقعة  
 وبعضها حقيقة كالاصحح الاول  
 يتحقق للضرورة الاولى وانما  
 اشارة في الحكم وللتاثير في بيان  
 وانما العيب كغيرها محتمل ان لا يتم  
 بالضرورة وذكر الشارح في الحكم  
 العيب حقيقة

او عذره بعد زوال اعتقاده وان لم يكن كذلك في الواقع وانما قال  
 في نظره لان غير ربنا لم يطبع على اعتقاد فلا يعتد به في تقدير العيب  
 يجب العرف اعتدال عن العيب يجب العرف لان كماله العرف  
 العيب اللقب ولا يلزم من عدم ترتب فائدة يعتد بها العيب  
 للغة وهذا ظاهر قال الشارح **رح** لان تمايز العلوم يجب تمايز الوصف  
 يعني ان تمايز العلوم بعضها عن بعضها وانتمها وبالنظر لادواتها لا مطلقا لانها  
 متمايزة بالغايات والاعراض ايضا تمايزا اعتبره التوم بالنقل لا تمايزا يمكن  
 لهم ان يعتبروا لجواز تمايزها بحسب المحمول بان يكون طائفة من الاصول والمجمل  
 واجهة الامر واحد معتد به كالبناء وطائفة اخرى الامر واحد معتد به كالاصل  
 مثلا يجب تمايز الموضوعات اي يجب تمايزها او بقدر قوة حاله والبيان  
 وضعها كالتحري والعرف فانه تمايز الموضوع فالاول بالذات وفي التارة بالحيثية  
 والاعتبار فتقول **قد** وذكر لان التصديق من العلوم بيان احوال  
 انما يعرفه العلم الكلي من جهة الاحوال والاشياء من جهة العرف  
 انما يعرفه اطراف اشارة البيان الرجح يعني انما اختاروه فتمايز العلوم  
 بعضها عن بعضها بنا وانما الموضوع دون المحمول وانما العلم بحسب الاعتقاد  
 لان التصديق من العلوم بيان احوال الاشياء من حيث انها احوال لها بعض  
 ان الاصول ليست مقاصد لانتمها بل لانها احوال تكرر انما **قوله** فانما  
 كانت طائفة من الاصول اي اذا عرفت هذا فانها كانت طائفة من الاصول والاصول

انما تصدق ترتب فائدة الاعتدال من الفأيدة  
 بالضرورة لظهور ترتيبها في صورها  
 ان لا يكون الفأيدة معتد بها في الواقع  
 اعتقادها وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 اعتقادها اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 لاعتد العرف اولا وانما ان يكون معتد بها في الواقع  
 فافترق العرف الا ان الفأيدة الواقعة  
 وبعضها حقيقة كالاصحح الاول  
 يتحقق للضرورة الاولى وانما  
 اشارة في الحكم وللتاثير في بيان  
 وانما العيب كغيرها محتمل ان لا يتم  
 بالضرورة وذكر الشارح في الحكم  
 العيب حقيقة